

الباب الأول- منهجية التعليقات القانونية

يعتبر التعليق على نص قانوني أو قرار وحكم قضائي من بين أهم الدراسات التطبيقية في القانون ، إذ أنّ اتقان واستيعاب المنهجية القانونية التي تسمح بذلك، يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو النص.

وبالنظر إلى أهمية التعليق، ودوره في تكوين الشخصية القانونية للطالب، والانتقال منه من الجانب النظري البحث إلى الجانب التطبيقي العملي، فإنّ الفقه القانوني قد اتفق حول خطواته ومراحلها، مضيفاً عليها جانباً من البساطة ، يخوّل للطالب فهمها والعمل بها بكل سهولة، تختلف حسب موضوع التعليق وما إذا كان نصاً قانونياً (الفصل الأول)، أو عملاً قضائياً صادراً من جهة قضائية معينة، وهو ما يصطلح عليه بالحكم أو القرار القضائي (الفصل الثاني)، وهي اختلافات منطقية تجد مردّها في عدم تشابه النص القانوني والحكم أو القرار القضائي.

الفصل الأول- منهجية التعليق على النص القانوني:

فالتعليق هو دراسة النص القانوني وتوضيحه وإظهار إيجابياته وسلبياته إذا وجدت بأسلوب شخصي محض بتحلي الموضوعية.

يستعمل بعض الفقهاء عبارة تحليل، بينما يستعمل البعض الآخر عبارة تعليق على نص قانوني. وتحليل النص يعني تفكيكه إلى عناصر التي يتألف منها، ومن ثم التعرف إلى أجزائه ومكوناته، بينما التعليق على النص هو عبارة عن محاولة تفسير وتوضيح، إضافة إلى تقييم ونقد هذا النص بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي.

التحليل والتعليق كالهياكل وسيلة لمعالجة النصوص بأنواعها، لكن التحليل أوسع مقارنة بالتعليق، حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص والت عمق في استعراض مضامينها دون انتقادها . أما التعليق فإنه يمتاز بالاختصار والإيجاز، على الرغم من الحرية التي يتمتع بها الباحث في تقويم النص ونقده

يأخذ النص القانوني بمعناه الواسع عدة صور، فقد يتجلى في شكل قالب رسمي، يأخذ شكل نص تشريعي رسمي مكتوب¹، صادر عن السلطة المختصة في الدولة بسنّه، سواء كانت السلطة التشريعية كأصل عام أو السلطة التنفيذية على سبيل الاستثناء. كما يمكن أن يتخذ كذلك شكل عمل فقهي فيكون نصاً فقهيّاً².

يعتبر التعليق على النصوص القانونية منهج يمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة عليه مهما كانت صعوبتها. فأهميته تكمن في أنه يرمي إلى تدريب الطالب على استخدام فكره بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل التي تعترضه أثناء دراسته الأكاديمية أو حياته العلمية، وإعادة تركيبه بما يضمن تقديم العلاج المناسب للمسألة القانونية المطروحة. وذلك بتحليل النص الذي بين يديه .

وبغض النظر عن طبيعة النص محل التعليق، فإنّه مضمونه واحد ، فهو عبارة عن مجموعة من الأفكار تتمحور حول مسألة قانونية معينة ، يطلب من الطالب مناقشتها والاجابة على المسائل القانونية التي تثيرها³.

1- "وهو النص المكتوب الصادر عن سلطة مختصة قصد تنظيم مسألة محددة. وقد يتعلق الأمر بتشريع أساس، أي الدستور، أو تشريع عضوي كالقانون العضوي، أو تشريع عادي كالقانون أو الأمر، وقد يكون النص تنظيمياً في شكل مرسوم رئاسي أو تنفيذياً؛

- نقلاً عن بوضياف عمار ، المرجع في كتابة البحوث القانونية ، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 46.

2- تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، دار بيري للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة ، الجزائر بدون سنة نشر ، ص 232.

3- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر العاصمة ن الجزائر، 2005، ص 73.

إن التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير و توضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته و عناصره، وصولاً إلى إعطاء فكرة تركيبية عن موضوعه ،ولا يتأتى ذلك إلا باعتماد منهجية معينة، تلعب دوراً في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، تمثل مجموع الخطوات التي يتعين على أي طالب اتباعها، تتضمن مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة أولى تهدف إلى محاولة تفكيك النص لاستخراج أهم المسائل القانونية التي يثيرها، ويطلق عليها المرحلة التحضيرية (المبحث الأول)، ومرحلة ثانية يتم فيها إعادة تجميع الأفكار وصياغتها بالأسلوب الشخصي للمعلق من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من التعليق، تعرف هذه المرحل بالمرحلة التحريرية (المبحث الثاني)..
المبحث الأول- المرحلة التحضيرية للتعليق على النص القانوني:

هي مرحلة تسمح للطالب بالتعرف على النص القانوني من مختلف جوانبه، وهي مرحلة مهمة جداً وسابقة على الشروع في التعليق عليه، إذ تنبني عليها المرحلة الموالية وهي المرحلة التحريرية التي يتم فيها التعليق عليه. في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص (المطلب الأول) ثم التحليل الموضوعي له (المطلب الثاني) ، ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهماً جيداً والتحضير لمناقشته.

المطلب الأول- التحليل الشكلي للنص:

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية للنص عدة مرات ، يقوم الطالب بتحديد طبيعة النص (الفرع الأول) ، مصدره الشكلي (الفرع الثاني) ثم مصدره المادي (الفرع الثالث).

الفرع الأول- تحديد طبيعة النص :

من أجل تحليل صحيح للنص القانوني يجب قراءته قراءة أولية متأنية ثم إعادة قراءته عدة مرات وفهمه جيداً وفهم المصطلحات التي يحتويها، فقراءة النص قراءة واحدة لن يكون مفيداً في فهم أفكاره والمقصود منه، الأمر الذي يجعل من إعادة قراءته مراراً وتكراراً أمراً ضرورياً لكي تتضح صورته وأفكاره والهدف منه.

بعد قراءة النص محل التعليق عدة مرات وفهمه يستطيع الطالب بعدها تبين طبيعته ونوعه، حيث يتجلى ذلك بسهولة من خلال شكل النص، هل هو عبارة عن مادة من مواد تقنين معين كالتقنين المدني مثلاً، أو هو عبارة عن نص فقهي يتضمن مجموعة من الفقرات مقتطفة من مرجع فقيه معين، وبالتالي يذكر الطالب طبيعته ذلك النص إذا كان نصاً تشريعياً أم نصاً فقهي⁴.

الفرع الثاني: المصدر الشكلي للنص

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه .فيبحث الطالب من أين إقتطف النص ويذكر المصدر ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد أو أنه جزء فقط من مادة أو عدة مواد من المصادر السالفة الذكر.

كما يتوجب على الطالب أن يبين التاريخ الذي صور فيه النص موضوع التعليق بإعتبار أن بعض القوانين قد تصدر في ظروف معينة وخاصة أحياناً ، وهكذا فإن تسليط الضوء على الناحية التاريخية التي وافقت صدور النص القانوني من شأنه أن يساهم في إنجاح عملية التعليق بشكل كاف ومنطقي وسليم

مثل:

المادة 90 أشار إليها المشرع في القسم الثاني تحت عنوان شروط العقد، من الفصل الثاني تحت عنوان "العقد" من الباب الأول تحت عنوان "مصادر الإلتزام" من الكتاب الثاني تحت عنوان "الالتزامات والضوء" من التقنين المدني الجزائري. أما إذا كان النص فقهيًا:

محمود جلال حمزة العمل غير المشروع باعتباره مصدراً للإلتزام ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1988.ص276

الفرع الثالث: المصدر المادي

يقصد بالمصدر المادي أي أصل وضعه إذ كان نصا تشريعيا أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إذ كان نصا تشريعيا أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إذا كان نصا فقهيا فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب.

فإذا كان النص تشريعيا: فمعلوم أن المشرع الجزائري متأثر بالمشرع المصري والفرنسي فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق والنص المقابل لها في كل من التقنيين المصري والفرنسي.

أما إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إذ كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتهي إليه، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق ولا فإن القراءة الأولية للنص ستسمح بمعرفة المذاهب أو القوانين التي تأثر بها الكاتب.

مثال 1: نص المادة 90 من التقنيين المدني الجزائري تقابلها المادة 127 من التقنيين المدني المصري والمادة 1117 من التقنيين المدني الفرنسي.

مثال 2: قد يجد الطالب عبر فقرات النص الفقهي أن الكاتب كلما حاول أن يبرر موقفه وجمع إلى أحكام الشريعة الإسلامية فيتبين نورا أنه متأثر بأحكام الشريعة الإسلامية.

أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، بمعنى البحث عن المذهب الذي تأثر به الكاتب².

في حالة ما إذا كان النص تشريعيا، سيتضح للطالب بسهولة المصدر المادي الذي تأثر به المشرع الجزائري، ويظهر ذلك في مواضع كثيرة أين يتبنى المشرع نظريات وأفكار أنظمة قانونية مختلفة أو تشريعات أجنبية تعالج مسائل بطريقة يتأثر بها المشرع حين وضعه للقوانين.

وكمثال على ذلك، يمكن ملاحظة تأثر المشرع الجزائري بكل من المشرع الفرنسي والمشرع المصري أثناء إعدادة للقانون المدني والتشابه الكبير الموجود في عدة مواد قانونية، حيث يمكن للطالب أثناء التعليق ذكر تلك المواد ومقارنتها ببعضها ببعض.

كمثال توضيحي، يمكن ذكر:

- تقابل المادة 25 من القانون المدني الجزائري المادة 29 من القانون المدني المصري.
- تقابل المادة 59 وما بعدها من القانون الجزائري المادة 89 وما بعدها من القانون المدني المصري.
- تقابل المادة 124 من القانون الجزائري المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي، وتقابل المادة 163 من القانون المدني المصري.
- تقابل المادة 580 من القانون المدني الجزائري المادة 708 من القانون المدني المصري.

ملاحظة:

في حالة ما إذا كان النص فقهيا، ستساعد معرفة الكاتب أحيانا في تحديد المذهب أو المدرسة التي ينتمي إليها أو أنه قد تأثر بها، ومنه سهولة التعرف على نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق، كما قد تسمح القراءة المتأنية للنص بالتعرف على المصادر المادية التي تأثر بها الكاتب، ويفيد ذلك في توضيح الأفكار الرئيسية فيه.

كمثال توضيحي، يتبين للطالب أو المعلق خلال القراءة المتأنية للنص مدى رجوع الكاتب لأحكام الشريعة الإسلامية في التبريرات والأمثلة التي يسردها، فيسهل بذلك التعرف مصدره المادي والمتمثل هنا في الشريعة الإسلامية.

كما قد يلاحظ الطالب أو المعلق خلال قراءته للنص مدى انبهار الكاتب بالحلول الموجودة في تقنين أجنبي معين ودعوته للاقتداء بها، فيعرف بذلك المصدر المادي الذي تأثر به الكاتب في هذه الحالة.

المطلب الثاني- التحليل الموضوعي

يقتضي التحليل الموضوعي للنص دراسته من حيث المضمون أي الفكرة التي يتمحور حولها ، وذلك بقراءته عدة مرات متأنية ، ومحاولة تسطير المصطلحات المهمة وشرحها عند الاقتضاء بواسطة القاموس مع دراسة كل كلمة وردة فيه ، وتحليل كل فكرة على حدى ، وهذا يسهل على الطالب الفهم الجيد والصحيح لهذه المصطلحات التي ستساعده حتما في استخراج الأفكار الأولية التي يثيرها النص عبر فقراته المختلفة. فيجب على الطالب أو المعلق تسجيل هذه الأفكار الأولية والاستعانة بها بعد ذلك لعمل خطة³ لمناقشة موضوع المسألة القانونية محل التحليل وهكذا فإن التحليل الموضوعي يقتضي تتبع العناصر التالية بالترتيب.

الفرع الأول: شرح المصطلحات

فعلى الطالب أن يضع خطوطا تحت المصطلحات والكلمات التي تشكل مفاتيح الكلمات المعبرة عن القاعدة القانونية التي يوجب النص الإلتزام بها ، ولأن هنا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها فيغير محلها ، فصارت خطأ شائعا في الوسط القانوني وبات من الصعب تصحيحها مثل محل العقد سبب العقد حجية الشيء المقضي فيه وقوة الشيء المقضي فيه.

الفرع الثاني: إستخراج الفكرة العامة

يقصد بالفكرة العامة أي المعنى الإجمالي للنص ويسهل إستخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا بحيث يتبن للطلاب موضوع المسألة القانونية التي تتعلق بها.

والهدف من ذلك هو استخراج وتحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.[9]

الفرع الثالث: إستخراج الأفكار الرئيسية

بعد استخراج الفكرة العامة يقوم الطالب بتقسيم النص الى فقرات تقسيما منطقيا بحيث يتضمن كل فقرة فكرة واحدة ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة ويضرب ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة ثم تاليه طرح الإشكالية وهي المسألة المحورية التي يعالجها النص والتساؤلات الفرعية التي يثيرها الموضوع محل الدراسة وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

المبحث الثاني- المرحلة التحريرية للتعليق على النص القانوني

تبنى أساسا على المرحلة التحضيرية ، وخلالها يقوم الطالب بإعادة تجميع للأفكار والأجزاء المفككة وإعادة صياغتها بأسلوبه الخاص ، على نحو يمكنه من الوصول إلى النتائج والحلول المرجوة من التعليق مستعينا بمعلوماته النظرية ومعارفه السابقة ، دون الخروج عن مضمون النص ومحتواه، صاغ الفقه خطواته التي تتمحور حول :

المطلب الأول: وضع الخطة

بعد طرح الإشكالية واستخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية يقوم الطالب بوضع خطة ولو مبدئية تعبر عن التصور العام للموضوع. وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا ، وتحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث وبعد ذلك دليلا على قدرة الباحث على التحليل وعدم الخروج على النص.

والهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة النص بطريقة تحليلية إنتقادية فلا يكتفي الطالب بمجرد شرح النص بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص وإبداء رأيه فيها مع التبرير إن لزم الأمر وبهذا سينجح في إقترح خطته الشخصية والتي مبتكرة ومغايرة لخطة الكاتب.

أما عن هيكل الخطة فليعلم الطالب أنه يبني وفقا للأفكار التي استخرجها من النص وبالتالي فإنه لا توجد خطة نموذجية فكل خطة يجب أن تتماشى والنص محل التعليق.

وكل ما في الأمر أنه على الطالب أن يضع خطة ملائمة لمناقشة النص المعروض عليه وبعد وضعها عليه التأكد من أنها:

- موافقة لموضوع النص ومطابقة تماما
 - شاملة بحيث لم يتم إهمال إحدى الأفكار
 - غير محتوية على عناوين أو أفكار متكررة.
- متوازنة ومتسلسلة.

فإن استطاع إن يضع خطة متوفرة على كل هذه الشروط أمكنة مناقشة المسألة القانونية محل التعليق.

المطلب الثاني: المناقشة

تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدء بالمقدمة ومرورا بصلب الموضوع والإنتهاء بالخاتمة.

الفرع الأول: المقدمة

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضية ووجيزة. ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني ثم ذكر طبيعة النص القانوني ومصدره وتاريخية والنصوص المشابهة له ثم إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص وأخيرا الإعلان عن التقسيم المراد إعماله للإجابة عن هذه الإشكالية.

الفرع الثاني: صلب الموضوع

صلب الموضوع كما هو معروف يعرض عبر مباحث ومطالب وفروع ونقاط إن وجدت وهذا لمناقشة النص ولا يمكن للطالب أن يقوم لهذه المناقشة إلا إذا كان مزودا بالمعلومات المستقاة إما من المحاضرة أو المراجع أو الثقافة العامة. كما يجب عليه أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص بل عليه أن يشرح أفكار النص وينتقدتها ويبدى رأيه فيها مع التبرير.

بعد أن نحدد هوية النص ونبين مضمونه ونحلله ونحدد الإشكالية وخطة المعالجة، يبقى علينا أن نقوم بتقييم النص، أي معرفة المنطق القانوني الذي يركز عليه ونقوم بمناقشته، أو بالأحرى نقوم بالإجابة على الإشكالية ، وذلك من جانبين.

1-تقييم النص من الوجهة القانونية:

هي عملية تحديد علاقة النص، موضوع التحليل، بغيره من النصوص القانونية الأخرى ومدى انسجامه مع المبادئ القانونية العامة المعمول بها في زمان ومكان محددين، وخاصة تلك المبادئ العامة والمستقرة، وتوضيح ما إذا كان النص يعتبر متوافقاً أو منسجماً مع تلك المبادئ أو القواعد العامة، أم أنه يشكل خروجاً عليها ؟

2-تقييم النص من الوجهات غير القانونية

من المعروف أنه تتحكم في وضع أية قاعدة قانونية مجموعة اعتبارات يحاول المشرع مراعاتها عند وضعه للقاعدة. ويبرز بين الاعتبارات التي تحكم وضع القواعد القانونية اعتباران رئيسيان: الاعتبار الأول هو مراعاة القاعدة لمبادئ العدالة والإنصاف.

أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار الاستقرار الاجتماعي حيث يضيحي أحياناً باعتبارات العدالة لمصلحة الاستقرار الاجتماعي، فيجد المشرع أن المصلحة العامة تنشأ من مراعاة لبعض الاعتبارات الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية أحياناً، مثلاً: العفو العام، الذي يصدر أحياناً أو في فترات معينة، فهو يمس بمبدأ العدالة ويراعي الاعتبارات الأخرى.

لهذا علينا في التحليل أن نبرز وأن نتحدث عن تلك الاعتبارات التي راعاها المشرع عند وضعه للنص، وعن الحلول التي يحتملها هذا النص، ولو جاءت بعيداً عن الاعتبارات القانونية.

وإذا ما كان النص يحتمل أكثر من حل، فعلياً أن نبين الحلول المحتملة، والإشارة إلى الحل الذي نراه الأفضل من بينها، أما إذا كان النص لا يحتمل إلا حلاً واحداً، فنشير إلى هذا الحل ونقوم بمناقشته، إما مؤيدين وإما معارضين. و في الحاليتين علينا أن ندعم رأينا بأراء الفقه والاجتهاد.

وهنا يبرز رأينا الشخصي بوضوح أثناء مناقشة أي حل أو الحلول من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية.

الفرع الثالث: الخاتمة

في الخاتمة لا بأس أن يلخص الطالب موضوع المسألة. القانونية في فقرة وجيزة عليها عرض النتائج التي توصل اليها وموقفه من رأي الكاتب والمشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

نموذج تطبيقي:

مثال نموذجي-تعليق على نص تشريعي-

المادة 90 ق م ج

علق على النص التالي:

يقول المشرع في الفقرة الأولى من المادة 90 من التقنين المدني إذا كانت الإلتزامات أحد المتعاقدين متفاوتة كثيراً في النسبة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع إلتزامات المتعاقد الآخر وتبين أن المتعاقد المعنون لم يبرم العقد إلا أن المتعاقد الآخر قد استغل فيه ما غلب عليه من طيش أو هوى حاز للقاضي بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقص الإلتزامات هذا المتعاقد".

الحل:

التحليل الشكلي:

- أ- طبيعة النص: النص محل التعليق هو نص تشريعي.
- ب- المصدر الشكلي: أشار المشرع لنص المادة 90 في الشرط الأول المتعلق ب "الرضاء" من القسم الثاني تحت عنوان شروط العقد من الفصل الثاني تحت عنوان شروط العقد من الفصل الثاني تحت عنوان "العقد" من الباب الأول تحت عنوان "مصادر الإلتزام" من الكتاب الثاني تحت عنوان الإلتزامات والعقود" من التقنين المدني الجزائري.
- ج- المصدر المادي: تقابل نص المادة من التقنين المدني الجزائري كل من المادة 227 من التقنين المدني المصري والمادة 1117 من التقنين المدني الفرنسي.

2- التحليل الموضوعي:

أ- شرح المصطلحات

المغبون: هو المتعاقد الذي شاب رضاه عيب الإستغلال.

الإستغلال: هو اغتنام ضعف المتعاقد المغبون لإبرام عند يحصل فيه الطرف المستغل على فائدة تفوق بكثير فائدة الطرف المعنون.

الطيش: هو الخطة التي تنتاب المغبون فتجعله ينصرف بدون حكمة وبدون أي تقدير لعواقب تصرفاته.

الهوى: هو الرغبة الشديدة التي تحتاج نفس المغبون في الحصول على محل العقد فيبرم العقد مهما كلفه إلتزامه.

ب- الفكرة العامة: يتعلق نص المادة 90 المشار إليها أعلاه بمسألة الإستغلال كعيب من عيوب الرضا التي تؤدي الى البطالات النسبي للعقد.

ج- الأفكار الرئيسية: يحتوي نص المادة 90 على فكرتين رئيسيتين:

1- الأولى: عناصر الإستغلال وتتفرع بدورها الى فكرتين ثانويتين:

- العنصر المادي: وهو التفاوت بين الإلتزامات الطرفين.

- العنصر النفسي: وهو توفر الطيش والهوى في نفس المتعاقد المغبون وبنية استغلال هذا الطيش.

أما الفكرة الثانية: فتتعلق بالجزاء المترتب على عيب الإستغلال وتنتزع الى فكرتين اثنتين وهما:

- البطلان النسبي للعقد

انقاص التزامات الطرق المغبون

هذه مجمل الأفكار الرئيسية بما فيها الأساسية والثانوية التي إحتواها النص.

والخطة:

المبحث الأول: عناصر الإستغلال

المطلب الأول: الثاني "العنصر المادي

المطلب الثاني: العنصر النفسي

المبحث الثاني: الجزاء المترتب على عيب الإستغلال.

المطلب الأول: البطلان النسبي للعقد.

المطلب الثاني: انقاص التزامات الطرف المغبون

وهكذا يتم تفصيل الخطة بالشرح والأمثلة.

وهكذا يتم تفصيل الخطة بالشرح والأمثلة.

مقدمة

المبحث الأول : المرحلة التحضيرية

المطلب الأول : التحليل الشكلي للنص القانوني

الفرع الأول : طبيعة النص

الفرع الثاني : المصدر الشكلي للنص

الفرع الثالث : المصدر المادي للنص

المطلب الثاني : التحليل الموضوعي للنص القانوني

الفرع الأول : شرح المصطلحات

الفرع الثاني : استخراج الفكرة العامة

الفرع الثالث : استخراج الأفكار الرئيسية

المبحث الثاني :المرحلة التحريرية

المطلب الأول : وضع الخطة

المطلب الثاني : المناقشة

الفرع الأول : المقدمة

الفرع الثاني : صلب الموضوع

الفرع الثالث : الخاتمة